الأمم المتحدة

A/70/359-S/2015/684



Distr.: General
1 September 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السبعون

البند ٣٩ من جدول الأعمال المؤقت*

الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن

الدورة السبعون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/١١ وقرار مجلس الأمن ٢٢١٠ (٢٠١٥)، اللذين طُلب إليَّ فيهما أن أقدم تقريرا كل ثلاثة أشهر عن التطورات المستجدة في أفغانستان.

٢ - ويتضمن التقرير معلومات مستكملة عن أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/69/929-S/2015/422)، بما في ذلك الجهود الهامة المبذولة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان. كما يقدم موجزا لأبرز التطورات السياسية والأمنية والأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بأفغانستان.

* A/70/150.

100915 090915 15-14794 (A)





ثانيا – التطورات المستجدة

٣ – على الرغم من التطورات الإيجابية التي تعززت من خلالها إمكانية إرساء عملية السلام والمصالحة، ومن بينها على وجه الخصوص المحادثات المباشرة التي أُجريت بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان، حلَّت في البلد حال من عدم اليقين المتزايد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في أعقاب الإعلان عن وفاة زعيم طالبان الملا محمد عمر. وبدأت اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي أعمالها، وقدمت مجموعة أولية من التوصيات إلى الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله، فيما بذلت الحكومة جهودا إضافية لمواصلة تطوير برنامج الإصلاح الاقتصادي ووضعِ اللمسات الأخيرة على التعيينات في المناصب العليا. غير أن أفغانستان لا تزال تواجه تحديات متداخلة في المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وهي تشكل تهديدات للسكان والوئام الاجتماعي في البلد. وما زال النزاع المستمر الذي زادت حدته واتسعت رقعته الجغرافية يسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح وعن تشريد المدنيين الأفغان، فيما تسعى قوات الأمن الوطنية الأفغانية إلى مكافحة محاولات الجماعات المتمردة الرامية إلى تقويض جهود الحكومة.

ألف – التطورات السياسية

٤ – وفي تطور إيجابي ملائم للسلام، عقد ممثلو حكومة أفغانستان وحركة طالبان أول محادثات رسمية مباشرة بين الجانبين في مري، باكستان، في ٧ تموز/يوليه، وجرت بتيسير من حكومة باكستان. وحضرت كلٌ من الصين والولايات المتحدة الأمريكية الاجتماع بصفة مراقب. وناقش وفد حكومة أفغانستان ووفد حركة طالبان القضايا المتعلقة بالسلام والمصالحة وتعهدا بأن يجتمعا مجددا في إطار عملية متواصلة. وجاء اجتماع مري في أعقاب سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية المعقودة بين مختلف المسؤولين الأفغان وممثلين عن حركة طالبان في بلدان أخرى خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه. وجرى الترحيب بمحادثات مري على نطاق واسع، رغم ردود فعل بعض الجهات السياسية الأفغانية التي اتسمت بقدر من الحذر، في ظل الشواغل التي أُعرب عنها بشأن نوايا أعضاء وفد حركة طالبان ومدى قدرتهم على تمثيل الحركة بأكملها. وجاء في بيان لاحق صادر باسم الملا عمر عن حركة طالبان في ١٥ حزيران/يونيه، تأكيد بأن ”المساعي السياسية والسبل إلى تحقيق السلام“ هي أمور مشروعة في الإسلام، واعتُبر البيان في حينه بأنه يعكس ليونة في موقف الحركة من عملية السلام.

٥ - لكن في ٢٩ تموز/يوليه، أعلنت حكومة أفغانستان أن زعيم حركة طالبان، الملا عمر، قد توفي في نيسان/أبريل ٢٠١٣ في باكستان. وفي اليوم التالي، أكد ممثل عن حركة طالبان وفاة عمر ”نتيجة لاعتلال صحي“ دون أن يعطي المزيد من التفاصيل، وأعلن الملا أختر محمد منصور، أي نائب عمر منذ عام ٢٠١٠، خلفا له. وأُعلن سراج الدين حقاني، ابن جلال الدين حقاني مؤسس شبكة حقاني، نائبا لمنصور، إلى جانب هيبة الله أخوندزاده، الرئيس السابق لمحاكم حركة طالبان. ونتيجة لهذه التطورات، أُرجئ الاجتماع الثاني بين الحكومة ومبعوثِي حركة طالبان، الذي كان مقررا عقده في ٣١ تموز/يوليه في باكستان، ولم يتم حتى الآن تحديد موعد لاجتماع جديد. وفي ١ آب/أغسطس، أصدر الملا منصور، في أول رسالة عامة له بصفته الزعيم الجديد لحركة طالبان، بيانا يدعو إلى وحدة حركة طالبان ومواصلة الجهاد، ووصف التقارير التي تتحدث عن عملية سلام بأنها دعاية حاكها العدو.

٦ - وبعد الإعلان عن وفاة الملا عمر، نشأت انشقاقات داخل قيادة حركة طالبان في ظل الاعتراض الواضح الذي أبداه عدد من الشخصيات البارزة في الحركة على تعيين الملا منصور، بما في ذلك، على وجه الخصوص، أقارب الملا عمر، والسيد طيب آغا، رئيس اللجنة السياسية لحركة طالبان في قطر، الذي استقال في وقت لاحق من منصبه احتجاجا فيما يبدو. وعلى الرغم من هذه المعارضة، تعهد عدد كبير من أعضاء حركة طالبان بالولاء للملا منصور زعيما للحركة، كما فعل، في ١٣ آب/أغسطس، زعيم تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري.

٧ - ومنذ صدور تقريري السابق، قامت الحكومة بتعيين مسؤولين اثنين جديدين من كبار المسؤولين. ففي ٨ تموز/يوليه، أكد مجلس نواب الجمعية الوطنية تعيين محافظ جديد للبنك المركزي، وتعيين مسؤول من بين المرشحين الاثنين لمنصب في المحكمة العليا. وفي ٢٧ تموز/يوليه، قام سيد يوسف حليم، المرشح الذي تم تعيينه، بأداء اليمين كرئيس للقضاة. ورُفضت المرشحة الأخرى لمنصب المحكمة العليا، وكانت أول امرأة يتم ترشيحها لشغل مقعد في المحكمة العليا. وفي ٤ تموز/يوليه، رفض مجلس نواب الجمعية الوطنية مرشح الحكومة لمنصب وزير الدفاع، محمد معصوم ستانيكزاي. وعُيِّن هذا الأخير وزيرا بالنيابة في ٢٣ أيار/مايو، واستمر في العمل بهذه الصفة. وتشمل المناصب الرئيسية الأخرى التي لا يزال يتعين شغلها والتي تحتاج إلى تأكيد من مجلس النواب منصب المدعي العام للدولة ومنصب اثنين من قضاة المحكمة العليا. ورُفعت جلسات الجمعية الوطنية لفترة عطلة الصيف في ٢٢ تموز/يوليه، على أن تُستأنف في ٦ أيلول/سبتمبر. وتم تعيين ١١ حاكم مقاطعة في إطار

التعيينات الجديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليبلغ مجموع التعيينات ٢٣ من أصل ٣٤ تعيينا لحكام المقاطعات في عام ٢٠١٥، من بينهم امرأتان.

٨ - وفي ١٩ حزيران/يونيه، أعلن مكتب الرئيس أن مجلس نواب الجمعية الوطنية سيواصل عمله إلى حين إجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة. وكان من المقرر أن تنتهي فترة ولاية المجلس النيابي في ٢٢ حزيران/يونيه وفقا للدستور. واقترحت المفوضية المستقلة للانتخابات، في الاجتماعات التي عقدتها مع الرئيس غني، موعدين ممكنين لإجراء انتخابات مجلس النواب وانتخابات مجالس المقاطعات في أيار/مايو، أو أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. لكن لم يصدر حتى الآن إعلان عن أي تاريخ في هذا الصدد. ونظرا إلى عدم تحديد أي موعد لإجراء الانتخابات، وفي ظل تخفيض التمويل المتاح من المانحين الدوليين لهيئات إدارة الانتخابات الأفغانية، على النحو الوارد بالتفصيل في تقريري السابق، أجرت المفوضية المستقلة للانتخابات خفضا لعدد الموظفين من ٩١١ موظفا إلى ٥٠٤ موظفين، وحصلت على تمويل بواسطة وزارة المالية للحفاظ على القدرات الأساسية المتوافرة. وتنظر الحكومة حاليا في التغييرات الممكن إجراؤها في الملاك الوظيفي للجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة وفي تمويلها.

٩ - وأُحرز بعض التقدم بشأن مسألة إصلاح النظام الانتخابي، بالصيغة التي توصل إليها الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله في اتفاق ٢١ أيلول/سبتمبر لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وفي ١٦ تموز/يوليه، أُعيد إنشاء لجنة خاصة معنية بالإصلاح الانتخابي بموجب مرسوم رئاسي، بعد أن توصل رئيس الدولة والرئيس التنفيذي إلى اتفاق حول تكوينها، وشؤون رئاستها، وطرائق تشغيلها. وتتألف اللجنة من ١٤ عضوا، وتقوم على ولاية متجددة مدتها ثلاثة أشهر لتقديم توصيات إلى الحكومة بشأن إصلاح النظام الانتخابي. ويمثل نائب ممثلي الخاص، تاداميتشي ياماموتو، الأممَ المتحدة كعضو في اللجنة ليس له حق التصويت، ويشارك في جلساتها بصفة استشارية.

١٠ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، قدمت اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي مجموعتها الأولى من التوصيات إلى الرئيس التنفيذي عبد الله، مع التركيز على الإصلاحات المتعلقة بالانتخابات المقبلة. وبعد مداولات مكثفة استمرت خمسة أسابيع، أوصت اللجنة باعتماد تغييرات في النظام الانتخابي وهيئات إدارة الانتخابات في أفغانستان، فضلا عن إلغاء جميع بطاقات تسجيل الناخبين الحالية وإنشاء قوائم جديدة للناخبين في جميع أنحاء البلد. وفي إطار الأعمال المضطلع بها، أجرت اللجنة عملية تشاور واسعة النطاق في كل من كابل وعواصم المقاطعات الرئيسية، وعقدت لقاءات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك

الأحزاب السياسية، والشخصيات السياسية البارزة، وسلطات المقاطعات، ومنظمات المجتمع المدني، والقيادات الدينية، والمنظمات الدولية التي تعمل على معالجة المسائل الانتخابية في أفغانستان. وقدمت الأمم المتحدة مشورة الخبراء إلى اللجنة، استنادا إلى أفضل الممارسات الدولية، ويسَّرت بعض المشاورات الخارجية التي أجرتها اللجنة، بما في ذلك زياراتها إلى المقاطعات.

١١ - ووفقا للتعليمات الموجهة من الرئيس غني إلى مجلس الوزراء في ٢٣ نيسان/أبريل، قدمت جميع الوزارات وهيئات السلطة التنفيذية استراتيجيات لـ ١٠٠ يوم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، باستثناء وزارة الدفاع. وتعكس مجموعة الاستراتيجيات خطة الإصلاح الحكومية، وجرى عرض العديد منها بشكل علني لإظهار التزام الحكومة بالشفافية والمساءلة. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، قدم الممثل الخاص للرئيس المعني بالإصلاحات والحكم السليم، أحمد ضياء مسعود، تقريره عن الإصلاحات الإدارية المقترحة، إلى جانب توصيات لتعزيز بناء القدرات في مجالات مكافحة الفساد، والمشاركة السياسية، والخدمة المدنية.

١٢ - ومع ذلك، تواجه حكومة الوحدة الوطنية، بعد مضي حوالي عام على تشكيلها، ضغوطا سياسية كبيرة على الصعيد الداخلي، وهي ضغوط تزداد حدة نتيجة للحالة الأمنية والاقتصادية الصعبة. ويُذكر من بين منتقدي الإدارة الحالية الرئيس السابق حامد كرزاي والعديد من رفاقه، وعدد من قادة المجاهدين، وقد أعرب جميعهم عن معارضتهم للاتصالات التي يُجريها الرئيس غني مع باكستان، وتحديدا إزاء مذكرة التفاهم التي أُفيد عن إبرامها في أيار/مايو بين المديرية الوطنية للأمن في أفغانستان ودوائر الاستخبارات المشتركة الباكستانية. وفي ١٤ تموز/يوليه، التقى الرئيس غني بالرئيس السابق لاستكشاف الإمكانات المتاحة للتعاون في المستقبل.

١٣ - واتخذت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أربع مبادرات تركز على تعزيز حوار جامع يقوده الأفغان ويمسكون بزمامه في بغلان وباميان ودايكندي وقندوز. وركزت المبادرات على التواصل مع علماء الدين المحليين، وأدت إلى وضع توصيات لدعم دور علماء الدين في جهود الوساطة المحلية وآليات حل النزاعات من أجل معالجة مسببات النزاع. وطلب علماء الدين الذين شاركوا في المبادرات أن تعزز الحكومة الصلات بين جهود المصالحة على الصعيدين المحلي والوطني. وفي ١٥ تموز/يوليه، رحب المشاركون في حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام، وهو كناية عن مبادرة للمجتمع المدني اتُخذت بدعمٍ من البعثة، بالحوار بين المسؤولين الحكوميين والممثلين عن حركة طالبان، ودعوا إلى وقف أعمال القتال واتخاذ خطوات عملية للحد من أثر النزاع على المدنيين. وطلبوا أيضا إلى

الأطراف أن تنظر في احتياجات الشعب، بما في ذلك النساء والشباب، عند الشروع في أي مفاوضات.

باء - الأمن

١٤ - ظلت مستويات الحوادث على حالها نسبيا طوال هذه الفترة، رغم أن عددها الإجمالي يُظهر انخفاضا بنسبة ٤,٦ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٤. ومع ذلك، فقد اشتدت حدة التراع الدائر واتسعت رقعته الجغرافية. وسُجل كذلك ارتفاع ملحوظ في الحوادث التي تستهدف أهدافا بارزة في كابل في أعقاب تأكيد وفاة الملا عمر، ووردت تقارير عن اقتتال داخلي في صفوف العناصر المناوئة للحكومة في عدة مناطق.

١٥ - واستمرت الأمم المتحدة في رصد الأحداث المتصلة بالأمن في سياق عمل الجهات المدنية وتنقلاتها وسلامتها، التي بإمكانها أن تؤثر في تنفيذ الأنشطة والبرامج المقررة. وفي الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه، سجلت الأمم المتحدة ما مجموعه ٦ ٠٩٦ حادثة متعلقة بالأمن في جميع أنحاء البلد. ويمثل هذا العدد انخفاضا بنسبة ٤,٦ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٤ التي جرى خلالها تنظيم الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية. ويناهز هذا العدد على وجه العموم مستوى الحوادث التي جرى تسجيلها في الفترة نفسها من عام ٢٠١٣. ومن الناحية الجغرافية، اتسعت رقعة التراع وتركزت إلى حد كبير في المناطق الشمالية - الشرقية حول مقاطعات قندوز وبدخشان وبادغيس، وفي المناطق الشمالية - الغربية بالقرب من مقاطعة فارياب، وفي المنطقة الجنوبية - الشرقية لمقاطعة ننكرهار، وفي الجنوب، بما في ذلك مقاطعة هلمند. وتم الإبلاغ عن معظم الحوادث في الأجزاء الجنوبية والشرقية من البلد، مع وقوع ما نسبته ٤٤,٥ في المائة من جميع الحوادث الأمنية في مقاطعات قندهار وننكرهار وغزني وهلمند وكُنَر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وخلال شهر رمضان وما أعقبه من احتفالات بمناسبة عيد الفطر، بلغ عدد الحوادث الأمنية ثاني أعلى نسبة على الإطلاق خلال الشهر المبارك منذ عام ٢٠٠٣، وهو ما يشير إلى عدم حدوث تراجع هام في أعمال العنف، على النحو المسجل في السنوات السابقة، رغم الدعوات التي وجهها الزعماء الدينيون والسياسيون الأفغان والأمم المتحدة إلى العناصر المناوئة للحكومة لوقف أعمال العنف.

١٦ - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بالمحاولات المشتركة التي بذلتها العناصر المناوئة للحكومة للاستيلاء على مراكز المقاطعات والاحتفاظ بها في عدد من المناطق. وأسفرت هذه المحاولات عن الاستيلاء على سبعة من مراكز المقاطعات، وهو عدد يتجاوز إلى حد كبير ما كانت عليه الحال في السنوات السابقة. وفي وقت لاحق، أعادت قوات الأمن الوطنية

الأفغانية فرض سيطرتها على خمسة من تلك المراكز. غير أن العديد من المراكز التي استولت عليها العناصر المناوئة للحكومة ظلت تحت سيطرة تلك العناصر لفترات طويلة، مما أتاح لها ترويج الدعايات على نطاق كبير وتحقيق مكاسب هامة على الأرض. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شنت قوات الأمن الأفغانية سلسلة من الهجمات المضادة وعمليات تمشيط في جميع المناطق المتنازع عليها. وشملت هذه الأنشطة شنَّ عملية واسعة النطاق في ننكرهار في أيار/مايو، يبدو أنها أسهمت في انخفاض مستوى الحوادث في محيط مدينة جلال آباد، بالإضافة إلى عمليات أخرى استهدفت المناطق الرئيسية في المقاطعة خلال شهر آب/أغسطس. كما نُفذ المزيد من العمليات في هلمند وغور وفارياب خلال الفترة المذكورة. وفي حين احتفظت قوات الأمن الأفغانية بالسيطرة على الأغلبية العظمى من مراكز المقاطعات في جميع أنحاء البلد، فقد واصلت العناصر المناوئة للحكومة والجماعات المسلحة غير الشرعية الأخرى تخويف السكان في العديد من المناطق الريفية.

١٧ - وعلى الرغم من أن هذه الهجمات تشير إلى نوايا العناصر المناوئة للحكومة الهادفة إلى تحقيق مكاسب على الأرض، ولا سيما في المناطق الريفية المعزولة، فقد نجحت قوات الأمن الأفغانية، إلى حد كبير، من خلال القدرات التي قامت بنشرها، في منع تعزيز أي مكاسب هامة، و لم تقع أي عاصمة من عواصم المقاطعات في أيدي المتمردين. لكن قوات الأمن الأفغانية لا تزال تواجه عددا من التحديات، بما في ذلك تعزيز أو إعادة تموين الوحدات في المناطق النائية. وأدت الشواغل المتعلقة بقدرة قوات الأمن الأفغانية على التصدي للعناصر المناوئة للحكومة إلى إطلاق دعوات لإنشاء مجموعات ميليشيات موالية للحكومة، أو ما يسمى بقوات الدفاع المحلية، وبخاصة من جانب قادة المجاهدين السابقين. وسجلت بعثة الأمم المتحدة زيادة كبيرة في عدد التقارير الواردة بهذا الشأن منذ شهر أيار/مايو، وتشير التقارير إلى أنه يجري إنشاء أو تعزيز مجموعات الميليشيات الموالية للحكومة في المناطق الشمالية والغربية والجنوبية.

١٨ - وعموما، ظلت الاتجاهات المتعلقة بوقوع حوادث على حالها، وكانت المواجهات المسلحة تمثل أغلبية الحوادث الأمنية (٥٣ في المائة)، تليها الأجهزة المتفجرة المرتجلة (٢٦ في المائة). وكانت محاولات العناصر المناوئة للحكومة الهادفة إلى ممارسة التأثير من خلال إشاعة أجواء الخوف والتهديد وراء الارتفاع المستمر في مستوى أعمال القتل التي تستهدف أشخاصا معينين. وفي الفترة المشمولة بالتقرير الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه، تم تسجيل ٢٩١ عملية اغتيال ومحاولة اغتيال، أي ما يمثل زيادة نسبتها ١١,٤ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٤. كما واصلت العناصر المناوئة

للحكومة شن هجمات على أهداف بارزة في عاصمة البلد وعواصم المقاطعات. وعلى الرغم من أن هذه الهجمات كانت تستهدف ظاهريا الحكومة والقوات الدولية، فإن المدنيين ما زالوا يتحملون الوطأة الكبرى للهجمات. وشملت أبرز الهجمات التي وقعت في المرحلة الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير هجوما على الجمعية الوطنية في ٢٢ حزيران/يونيه وهجمات على القوافل العسكرية الدولية في كابل في ٣٠ حزيران/يونيه، و ٧ تموز/يوليه، و ٢٢ آب/أغسطس، وهجمات انتحارية على أهداف عسكرية وحكومية أفغانية في عواصم المقاطعات بقندهار (٢٥ أيار/مايو) وجلال آباد (٣١ أيار/مايو)، ولشكر كاه (٣٠ حزيران/يونيه)، وخوست (١٢ تموز/يوليه). وفي أعقاب الإعلان عن وفاة الملا عمر، شهدت مدينة كابل سلسلة من الهجمات في الفترة من ٧ إلى ١٠ آب/أغسطس، بما في ذلك هجمات انتحارية على مقربة من قاعدة للجيش الوطني الأفغاني، وأكاديمية الشرطة، وقاعدة عسكرية دولية، ومطار كابل الدولي، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٥٥ شخصا وإصابة ما يزيد على ٣٣٠ آخرين بجراح.

١٩ - وشهدت الفترة المذكورة زيادة كبيرة في التقارير التي تفيد عن وقوع أعمال عنف في صفوف المتمردين، بين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والحركات التابعة لها من جهة، وحركة طالبان من جهة أخرى. وأُبلغ عن وقوع أبرز المواجهات في مقاطعة ننكرهار، حيث أُفيد عن ٤٨ حادثا خلال الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه، مما أسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح لدى الجانبين وعن تشريد السكان المحليين. ويُزعم أن هذه المواجهات تُعزى إلى المنازعات القائمة بشأن فرض السلطة الأيديولوجية والسيطرة المالية على الطرق المدرَّة للربح المستخدمة للتهريب عبر الحدود. وأُفيد بأن الضربات الجوية التي نفذتها القوات الدولية أدت إلى مقتل العديد من كبار المسؤولين المحليين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في المقاطعة. وأُشير أيضا إلى وقوع مواجهات مماثلة في مقاطعة فراه خلال شهر أيار/مايو، وإن كانت على نطاق أصغر كثيرا. ويبدو أن أغلبية المقاتلين المزعومين المنتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ينحدرون من تيار المعارضين السابقين لحركة طالبان الأفغانية، وحركة طالبان - باكستان، والجماعات المرتبطة سابقا بتنظيم القاعدة، مثل الحركة الإسلامية لأوزبكستان. وبرزت المواجهة على أشدِّها بين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات التابعة لها من جهة، وحركة طالبان من جهة أخرى، من خلال أنشطة الدعاية والعمليات الانتقامية العنيفة المتبادلة بين الطرفين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، سُجل ما مجموعه ٢٦ حادثا أمنيا موجها ضد الأمم المتحدة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وكان معظم الحوادث موجها ضد موظفي الأمم المتحدة، وشمل أعمالا إجرامية وأعمال تخويف. وبالإضافة إلى ذلك، تم استهداف اثنتين من البعثات البرية في مقاطعة بلخ (٢ أيار/مايو) ومقاطعة بكتيا (١٣ تموز/يوليه). ومما يدعو إلى الأسف أن الحادث الأخير أسفر عن مقتل موظف من دائرة الحماية الدبلوماسية الأفغانية، وكان يرافق البعثة البرية للأمم المتحدة، وأصيب ثلاثة آخرون بجراح عند استهداف مركبتهم بجهاز تفجيري مرتجل موجه عن بُعد. ولم يجرِ الإبلاغ عن وقوع إصابات بين موظفي الأمم المتحدة أو أضرار في ممتلكات المنظمة.

جيم - التعاون الإقليمي

٢١ - واصلت حكومة أفغانستان تعاونها مع الشركاء الإقليميين طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وحضر الرئيس التنفيذي عبد الله المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ العقد الدولي للعمل ''الماء من أجل الحياة''، ٢٠٠٥-٢٠١٥، المعقود يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه في دوشانبي. وأكد أن أفغانستان مستعدة للتعاون البناء بشأن قضايا المياه الإقليمية. كما ناقش الرئيس عبد الله على هامش المؤتمر القضايا الأمنية وموضوع الترابط الاقتصادي في الاجتماعات الثنائية، بما في ذلك مع رئيس طاجيكستان إمام علي رحمن، ورئيس وزراء طاجيكستان قاهر رسول زاده، وكذلك مع الأمين العام. وفي ١٤ تموز/يوليه، رحب الرئيس غني بالتوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث، باعتبارها فرصة لتعزيز السلام والاستقرار والتعاون الاقتصادي في المنطقة. واستضافت أفغانستان اجتماعين تحضيريين للاجتماع الوزاري السادس الرفيع المستوى المتعلق بمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، المقرر عقده في ٤ أيلول/سبتمبر في كابل.

٢٢ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير ما يدل على بذل جهود متبادلة من أجل تعزيز العلاقات بين أفغانستان وباكستان، رغم استمرار الصعوبات التي تعترض العلاقات الثنائية. وفي مطلع شهر حزيران/يونيه، سُربت إلى الصحافة رسالة يُزعم أنها كانت موجهة من الرئيس غني إلى السلطات الباكستانية، وتتضمن عددا من المطالب فيما يتعلق بقيام باكستان بمنع عمليات حركة طالبان ودعم عملية السلام. وازدادت حدة التوترات نتيجة لتجدد الحوادث الأمنية على طول الحدود، وشمل العديد منها إطلاق النيران غير المباشرة عبر الحدود، مما دفع بالبلدين إلى تقديم احتجاجات رسمية. ولا يزال قادة أفغانستان وباكستان يواصلون تعاونهم البناء، مع إيلاء اهتمام خاص لعملية السلام. وكانت مشاركة باكستان

كوسيط في المحادثات الرسمية بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان وراء تيسير التحسن في العلاقات خلال شهر تموز/يوليه، في أعقاب النجاح المحرز في عقد المحادثات في مري. غير أن الهجمات الفتاكة المشار إليها أعلاه التي شُنت في كابل، والتي تزامنت مع نشوء قيادة جديدة لحركة طالبان في أوائل آب/أغسطس، دفعت بالرئيس غني إلى الإعراب علنا عن انتقاداته لباكستان، وإلى دعوة باكستان لاتخاذ إجراءات عاجلة ضد حركة طالبان، ولا سيما في منع استخدام أراضيها للتحضير لعمليات الحركة. ووسط تزايد المشاعر السلبية إزاء باكستان في أفغانستان، أرسل الرئيس غني في ١٣ آب/أغسطس وفدا رفيع المستوى إلى إسلام آباد لمناقشة تحسين التعاون الأمني مع النظراء الباكستانيين. وأدانت باكستان الهجمات المنفذة وقدمت تعازيها، وأكدت التزامها بالجهود المشتركة المبذولة للتصدي للإرهاب. كما طلبت التعاون من حكومة أفغانستان في تفادي التنديدات العلنية بباكستان.

٢٣ - وواصلت دول آسيا الوسطى والاتحاد الروسي الإعراب عن القلق إزاء انتشار التطرف المصحوب بالعنف انطلاقا من أفغانستان. وفي مؤتمر رفيع المستوى تناول موضوع ''الأمن والاستقرار في منطقة منظمة شنغهاي للتعاون''، وعُقد في ٤ حزيران/يونيه، في موسكو، أعرب المشاركون عن دعمهم للجهود التي تبذلها أفغانستان لإقامة دولة سلمية ومستقرة ومزدهرة. وفي اجتماع مجلس رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون المعقود في أوفا، الاتحاد الروسي، يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه، دعا الرئيس غني إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مواجهة التحديات الأمنية الجماعية، وشدد على أن الإرهابيين يستخدمون الأراضي الأفغانية لزعزعة الاستقرار في المنطقة. وكرر الرئيس الصيني شي جين بينغ طلب الرئيس غني، فيما أعلنت البلدان المجاورة لأفغانستان أنها ستعزز المراقبة على حدودها مع هذا البلد.

٢٤ - أما الجهود الإقليمية المبذولة لتعزيز ربط شبكات الطاقة بين الشمال والجنوب والتي ينعكس أثرها في أفغانستان، فقد استعادت زخمها بعد الزيارتين المنفصلتين اللتين أجراهما إلى آسيا الوسطى كلّ من رئيس وزراء باكستان نواز شريف، في أواخر أيار/مايو، ورئيس وزراء الهند نارينـدرا مودي، في مطلع تموز/يوليه. والتزم رئيسا الوزراء والمشاركون في المحادثات معهما في التعجيل بإنجاز مشاريع الطاقة على الصعيد الإقليمي. وتعهد رئيس الوزراء مودي ورئيس تركمانستان قربان قولي بردي محمدوف بالتعجيل في إنجاز مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي المشترك بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند. كما أعرب رئيس الوزراء الباكستاني، ورئيس طاجيكستان إمام علي رحمن، ورئيس قيرغيزستان ألماز بيك أتامباييف، عن التزامهم باعتماد المسار السريع في إنجاز مشروع الطاقة الكهرمائية

بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا. وفي ٧ آب/أغسطس، اختارت اللجنة التوجيهية لمشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي المشترك بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند شركة الغاز الحكومية التركمانية (Turkmengaz) لرئاسة الاتحاد وتنفيذ مشروع خط الأنابيب وتشغيله.

ثالثا - حقوق الإنسان

٢٥ - في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، أصدرت البعثة تقرير منتصف السنة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وهو يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ووثّقت البعثة ٤ ٩٢١ إصابة في صفوف المدنيين (١ ٥٩٢ قتيلا و ٣ ٣٢٩ جريحا)، أي بزيادة بنسبة ١ في المائة في إجمالي الإصابات في صفوف المدنيين مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٤. والغالبية العظمى من الإصابات في صفوف المدنيين، (٩٠ في المائة)، ناجمة عن الاشتباكات البرية، والعبوات الناسفة اليدوية الصنع، والهجمات المعقدة والانتحارية، والقتل المستهدف. وما برحت العناصر المناوئة للحكومة هي المسؤولة عن النسبة الأكبر من إجمالي الإصابات في صفوف المدنيين، التي تبلغ ٧٠ في المائة، بينما تُعتبر القوات المناصرة للحكومة مسؤولة عن ١٦ في المائة من الإصابات (قوات الأمن الأفغانية والجماعات الموالية للحكومة مسؤولة عن ١٥ في المائة، والقوات العسكرية الدولية مسؤولة عن ١ في المائة)، وهناك نسبة قدرها ١٠ في المائة لا يمكن عزوها إلى طرف معين، فهي غالبا ما تنتج عن حوادث تبادل إطلاق النار في اشتباكات برية. وتعزى نسبة أربعة في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين إلى متفجرات من مخلفات الحرب. وما زالت الاشتباكات البرية في المرتبة الأولى والعبوات الناسفة اليدوية الصنع في المرتبة الثانية، تمثلان السببين الرئيسيين لوقوع إصابات في صفوف المدنيين، على الرغم من حدوث انخفاض بنسبة ١٩ في المائة في نسبة الإصابات في صفوف المدنيين الناجمة عن التكتيك الأول، وبنسبة ٢١ في المائة الناجمة عن التكتيك الثاني، بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٤. وتعزى الزيادة البالغة نسبتها ١ في المائة في إجمالي الإصابات في صفوف المدنيين إلى الزيادة البالغة نسبتها ٧٨ في المائة في الإصابات في صفوف المدنيين الناجمة عن الهجمات المعقدة والانتحارية، وإلى الزيادة البالغة نسبتها ٥٧ في المائة في الإصابات في صفوف المدنيين الناجمة عن عمليات القتل المستهدف. ولوحظ في التقرير أنه مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٤، حدثت زيادة بنسبة ٦٠ في المائة في الإصابات في صفوف المدنيين تعزى إلى القوات المناصرة للحكومة، ويبلغ مجموعها ٧٩٦ إصابة في صفوف المدنيين (٢٣٤ قتيلا و ٥٦٢ جريحا من المدنيين)، وأُوصَي فيه بوضع وتنفيذ سياسة على المستوى الوطني بشأن التخفيف من وقوع إصابات في صفوف المدنيين ومنعها. وأُوصَي أيضا في التقرير بأن تكفّ العناصر المناوئة

للحكومة والقوات المناصرة للحكومة كلتاهما عن استخدام المدارس والمستشفيات والعيادات لأغراض عسكرية. وفي ١١ آب/أغسطس، أصدرت لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة تقريرها السنوي عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان للسنة الشمسية ١٣٩٣ (من ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥) والذي تضمن اتجاهات وإحصاءات عن الإصابات في صفوف المدنيين، وهي تتفق إلى حد كبير مع ما جاء في التقرير السنوي للبعثة لعام ٢٠١٤ عن الإصابات في صفوف المدنيين في النزاعات المسلحة.

٢٦ - وفي الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، وثّقت البعثة ٢ ٩٨٥ إصابة في صفوف المدنيين (٩٣٤ قتيلا و ٢ ٠٥١ جريحا)، مما يعكس انخفاضا بنسبة ١٣ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٤. ويمكن أن يعزى الانخفاض الذي حدث خلال هذه الفترة إلى أن البعثة وثّقت خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٤ حدوث زيادة حادة في عدد الإصابات في صفوف المدنيين ذات صلة بهجمات على العملية الانتخابية، ولا سيما خلال الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير الحالي، تعزى نسبة ٦٩ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين إلى عناصر مناوئة للحكومة، ونسبة ١٨ في المائة إلى القوات المناصرة للحكومة (١٦ في المائة منها تعزى إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية، و ١ في المائة تعزى إلى الميليشيات المناصرة للحكومة، و ١ في المائة تعزى إلى القوات العسكرية الدولية) ونسبة ١٠ في المائة غير منسوبة لطرف معين، ناجمة عن تبادل إطلاق النار بين القوات المناصرة للحكومة والعناصر المناوئة للحكومة. ولا يمكن عزو نسبة الثلاثة في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين لطرف معين، حيث نجم معظمها عن متفجرات من مخلفات الحرب. وما زالت الاشتباكات البرية تشكل السبب الرئيسي لوقوع إصابات في صفوف المدنيين، التي بلغ عددها ٩٨٥ إصابة في صفوف المدنيين (٢٦٢ قتيلا و ٧٢٣ جريحا)، تليها الإصابات الناجمة عن العبوات الناسفة اليدوية الصنع.

٢٧ - ولاحظت البعثة مع القلق استمرار الهجمات الانتحارية والهجمات المعقدة طوال الفترة المشمولة بالتقرير من قِبل حركة طالبان وعناصر أخرى مناوئة للحكومة في مناطق مدنية مأهولة. ففي ٢٥ أيار/مايو، فجّرت حركة طالبان خارج مبنى مجلس محافظة زابول عبوة ناسفة يدوية الصنع محمّلة على متن سيارة ملغومة، مما أسفر عن إصابة ٧٩ مدنيا، من بينهم ٣٠ امرأة وطفلان. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، شنت طالبان هجوما معقدا استهدف الشرطة الوطنية الأفغانية في مدينة لاشكار جاه، في ولاية هلمند. وقتل المهاجمون خمسة مدنيين وجرحوا ٦٢ آخرين. وتسببت ثلاث هجمات أخرى وقعت في ٧ آب/أغسطس في

وقوع ٣٥٥ إصابة في صفوف المدنيين (٤٢ قتيلا و ٣١٣ جريحا)، وهو ما يمثل أعلى رقم من المدنيين القتلى والجرحى في يوم واحد منذ أن بدأت البعثة بشكل منتظم في عام ٢٠٠٩ تسجيل عدد الإصابات في صفوف المدنيين. وفي إحدى تلك الهجمات، انفجرت عبوة ناسفة يدوية الصنع تنقلها سيارة ملغومة، في منطقة شاه شهيد من مدينة كابل، مما أسفر عن مقتل ١٥ مدنيا وإصابة ٢٨٣ آخرين. وأعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن كل هجوم من الهجمات المذكورة آنفا، لكنها أصدرت بيانا نفت فيه صراحة مسؤوليتها عن الهجوم على منطقة شاه شهيد.

٢٨ - وقامت فرقة العمل القُطرية للرصد والإبلاغ التي تقودها الأمم المتحدة بتوثيق والتحقق من وقوع ٧٨٥ إصابة في صفوف الأطفال، بمن فيهم ٢٢٠ قتيلا و ٥٦٥ جريحا، في ٣٧٩ حادثا وقعت في الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وأسفرت الاشتباكات البرية عن قتل أو جرح ٣٩١ طفلا على الأقل، وهي تمثل السبب الرئيسي للوفاة، وتشكل نسبة ٤٩,٨ في المائة من مجموع الإصابات في صفوف الأطفال. وقد تسببت حوادث العبوات الناسفة اليدوية الصنع التي تستخدمها العناصر المناوئة للحكومة في وقوع ١٨٠ إصابة في صفوف الأطفال (٢٢,٩ في المائة). وبوجه عام، كانت العناصر المناوئة للحكومة مسؤولة عن ٣٦٥ إصابة (أو ما نسبته ٤٦,٥ في المائة) من جميع الإصابات في صفوف الأطفال، وتسببت القوات المناصرة للحكومة في وقوع ٢٠٣ إصابات (أو ما نسبته ٢٦ في المائة. وفي تقييم للحالة منذ بداية العام لغاية تاريخه، لوحظ أن عدد الإصابات الموثقة في صفوف الأطفال قد ازداد في عام ٢٠١٥، حيث بلغ عدد الإصابات التي تم التحقق منها والتي وقعت في الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه أعلى مستوى يُسجّل منذ إنشاء آلية الرصد والإبلاغ في أفغانستان في عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، حدثت زيادة كبيرة في الهجمات الموجهة ضد المدارس والأفراد المرتبطين بها في الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه، مقارنة مع الأشهر الثلاثة السابقة لتلك الفترة، حيث ارتفع عدد الحوادث من ١٥ حادثة إلى ٥٢ حادثة، تم التحقق من ٤٠ منها، ويعزى ٣٣ منها إلى العناصر المناوئة للحكومة. ووردت خلال هذه الفترة تقارير عن تجنيد الأطفال من قِبل القوات المسلحة، تم التحقق من خمسة حوادث، ويعزى ثلاث حوادث منها إلى حركة طالبان، وحادثتان إلى قوات الأمن الأفغانية.

٢٩ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أطلق الرئيس غني خطة العمل الوطنية في أفغانستان للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٢، المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وتكرِّس خطة العمل الوطنية تعهدات الحكومة بإجراء تدخلات استراتيجية تهدف إلى زيادة

دور المرأة في مجالات المشاركة، والحماية، والوقاية، والإغاثة والإنعاش، التي تمثل الركائز الأربع لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويمثل الشروع في تنفيذ خطة العمل هذه تتويجا لعملية تشاورية وتقنية استغرقت عاما كاملا، بدعم من الأمم المتحدة، لوضع إطار يضمن مشاركة المرأة في عملية السلام الجارية على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وفي ١٦ حزيران/يونيه، أطلقت الأمم المتحدة حملتها العالمية المعنونة ''نصرة الرجل للمرأة HeforShe''، بإقامة حدث رفيع المستوى في كابل تحت شعار ''الرجل الشجاع يناصر المرأة''. وأبرز المتحدثون الرئيسيون الذكور ضرورة دعم الرجال لقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأشاروا إلى أن المساواة بين الجنسين ما زالت تشكل تحديا كبيرا، على الرغم من التقدم المحرز بهذا الشأن منذ عام ٢٠٠١. وأطلقت وزارة شؤون المرأة في ١ حزيران/يونيه خطة المائة يوم، وهي تشمل الدعم الفني المقدم من الأمم المتحدة. وفي جملة الجوانب الرئيسية لهذه الخطة إطلاقُ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة، واستراتيجيةُ الأمن الاقتصادي للمرأة وحقوق المرأة، فضلا عن إعادة النظر في المؤشرات المتعلقة بخطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان (٢٠٠٨-٢٠١٨).

٣٠ - وعقب صدور الحكم بحق الأشخاص المتهمين بالتواطؤ في قتل امرأة تبلغ من العمر ٢٧ عاما على أيدي حشد من الناس في كابل يوم ١٩ آذار/مارس، والنطق بالعقوبات المفروضة بحقهم، قدم المدعي العام وجميع المدانين طعونا بالأحكام إلى محكمة الاستئناف في كابل. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أصدرت محكمة الاستئناف قرارها الذي أيّدت فيه جميع الأحكام الصادرة بحق المتهمين، فيما عدا حكمين أحدهما بحق مدني واحد والآخر بحق اثنين من ضباط الشرطة. وأيّدت المحكمة أيضا جميع أحكام السجن، ولكنها استبدلت عقوبة السجن لفترات طويلة بعقوبة الإعدام المفروضة على أربعة متهمين. وقد قدم جميع الأطراف إلى المحكمة العليا طعونا إضافية بقرار الاستئناف.

٣١ - وتماشيا مع خطة العمل الوطنية للقضاء على التعذيب، أنشأت حكومة أفغانستان في ٤ أيار/مايو لجنة عاملة معنية بالتنفيذ تتألف من كبار أعضاء المؤسسات الحكومية ذات الصلة، وممثلين عن لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة وممثل عن المجتمع المدني. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أصدرت مديرية الأمن الوطني أمرا أكدت فيه من جديد حظر التعذيب، ولا سيما استخدام التعذيب في أثناء الاستجواب للحصول على اعتراف من المتهم.

رابعا - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٣٢- انعقد في ٥ أيلول/سبتمبر في كابل، اجتماع كبار المسؤولين، الذي اتفِق على عقده في مؤتمر لندن والذي يركز على خطة الحكومة للإصلاح، وقد استضافته حكومة أفغانستان. وفي وقت سابق، وعلى وجه التحديد في الاجتماع الذي عقدته مجموعة الاتصال الدولية في ٢١ أيار/مايو، اتفق المشاركون فيه على ضرورة أن يركز اجتماع كبار المسؤولين على إعادة التأكيد على مبادئ الشراكة من أجل التنمية، بما في ذلك المساءلة المتبادلة، وتقديم إطار جديد للمساءلة المتبادلة يتضمن خطة الحكومة للإصلاح. واستمر العمل على وضع إطار جديد بالتوازي مع العمليات الأخرى التي تقودها الحكومة، بما في ذلك إعداد تقرير عن التقدم المحرز في الإصلاحات الجارية، وتوحيد البرامج ذات الأولوية الوطنية، وتقديم الوزارات والهيئات التابعة للسلطة التنفيذية عروضا علنية عن خطط عمل المائة يوم، والاستعراض التقني للنهج الذي تتبعه الحكومة لإصلاح إدارة المالية العامة.

٣٣ - وواصلت الحكومة تنفيذ تدابير الإصلاح الاقتصادي التي تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي من خلال البرنامج الذي يرصده موظفو الصندوق، والذي نُظِّم في ٢ حزيران/يونيه. وتشمل التدابير المتخذة المعايير والتدابير الهيكلية الرامية إلى تحسين أداء القطاع المصرفي والإيرادات المحلية. وتقود وزارة المالية التدابير الرامية إلى تحسين أداء الإيرادات المحلية، وأفادت بأنها جمعت ما يقرب من ٨٢٩ مليون دولار في شكل إيرادات محلية خلال الأشهر الستة الأولى من السنة المالية، مما يمثل زيادة قدرها ٩,٩ في المائة عن العام السابق. كما أكد الرئيس غني من جديد استقلال البنك المركزي، وذلك خلال حفل تنصيب محافظ البنك المركزي في ١٣ تموز/يوليه. ومن المتوقع أن يتم تقييم البرنامج الذي يرصده موظفو الصندوق خلال الاستعراض الأول، الذي تعتزم الحكومة وصندوق النقد الدولي إجراءه خلال النصف الثاني من العام المالي.

٣٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت وزارتا المالية والاقتصاد، والمديرية المستقلة للحكم المحلي، بالاشتراك مع الوزارات المختصة التي تعمل على الصعيد دون الوطني، باتخاذ خطوات إضافية لتنفيذ التعهد الوارد في خطة الحكومة للإصلاح والقاضي بنزع الطابع المركزي عن ٤٠ في المائة من ميزانية التنمية. وأعدت المؤسسات مشروع توصيات بالسياسة العامة فيما يتعلق بتطبيق نهج يتسم بمزيد من الروح التشاركية واللامركزية في مجالي التخطيط الإنمائي والميزنة، وسيتم عرضه على مجلس الوزراء لمناقشته. وقدمت المديرية المستقلة للحكم المحلي خطة المائة يوم في ٢٧ حزيران/يونيه، التي تعطي الأولوية لتفويض السلطة والموارد إلى السلطات المختصة على الصعيد دون الوطني.

٣٥ - وواصلت الحكومة بذل جهود ترمي إلى تعزيز سيادة القانون والتصدي للفساد. فقد بدأ رئيس قضاة المحكمة العليا، بعد تعيينه من قِبل الرئيس غني في ٢٧ تموز/يوليه، العمل على مجموعة من الإصلاحات. وتركزت المناقشات الأولية التي جرت برئاسة رئيس قضاة المحكمة العليا على تحديد أولويات الإصلاحات، وهي: تعزيز الشفافية في الأحكام والإجراءات التي تصدرها المحاكم؛ وتعزيز تدابير مكافحة الفساد؛ وتحسين الوصول إلى العدالة؛ وزيادة تدريب الموظفين القضائيين؛ وتعزيز استقلال القضاء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب النائب العام بذل الجهود لملاحقة الأشخاص المتورطين في انهيار بنك كابل. وأعلن مكتب النائب العام القبض على اثنين من أعضاء الوفد المعني بتسوية الحسابات التابع لبنك كابل، في ٢٥ حزيران/يونيه، واتخاذ تدابير لتجميد أصول ١٥٥ شخصا آخرين وفرض حظر على سفرهم، في ٦ تموز/يوليه، واعتقال اثنين من المدينين لبنك كابل في المطار كانا يحاولان مغادرة البلد في ٢٧ تموز/يوليه. وفي شهري حزيران/يونيه وآب/أغسطس، أصدرت اللجنة المشتركة المستقلة لرصد وتقييم جهود مكافحة الفساد ثلاثة تقييمات لقابلية ”التعرض للفساد“ تغطي نظام الدفع لذوي الشهداء والمعوقين من جراء الصراع، وعمليات التحقيق المرتبطة بقانون القضاء على العنف ضد المرأة، وتسجيل الوثائق الرسمية في النظام القضائي. وفي الفترة من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه، عُقد اجتماع مشترك ضمّ خبراء مكافحة الفساد في أفغانستان وممثلين عن الدولتين المعنيتين بمراجعة الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد، للقيام بمراجعة إلزامية لمدى تنفيذ أفغانستان لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت وزارة الداخلية ”المديرية العامة للتعاون الدولي“، منجزة بذلك نقل أمانة المجلس الدولي لتنسيق شؤون الشرطة إلى وزارة الداخلية. ويشكل ذلك خطوة هامة في الجهود التي تبذلها الحكومة لضمان إمساكها بزمام التطوير المؤسسي للشرطة وتنسيق الأموال المقدمة من الشركاء الدوليين. وعلاوة على ذلك، ومنذ اعتماد وزارة الداخلية مجالس الشرطيات بوصفها مقاربة استراتيجية وطنية في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، استمر إحراز تقدم نحو إنشائها، فقد أنشئ ٢٣ مجلسا منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٠ آب/أغسطس، كان هناك ٧٥ من تلك المجالس، ٤٥ منها موجود في مديريات وزارة الداخلية ومخافر شرطة كابول، و ٣٠ في الولايات.

٣٧ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، وافقت وزارة الداخلية على التمديد للصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمدة ١٨ شهرا. واستجابة لتوجيه سياساتي من الرئيس غني، سيقدِّم المشروع الدعمَ لبناء القدرات في وزارة الداخلية. وسيرصد الصندوق الاستئماني نحو ٨٤٣ مليون دولار لوزارة المال من أجل دفع مرتبات ما

يزيد على ١٥٠ ٠٠٠ من أفراد الشرطة، ومبلغَ ٣٨ مليون دولار لتطوير القدرات وما يتصل بذلك من دعم للإصلاح الأمني والقضائي الأوسع نطاقا.

خامسا - المساعدة الإنسانية

٣٨ - أدى النزاع الدائر بين القوات الحكومية وشبكات المتمردين والشبكات المرتبطة بالإرهابيين الدوليين إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان وألحقَ أضرارا متزايدة بالمدنيين خلال هذه الفترة. وما برح استمرار اتساع رقعة النزاعات من جنوب أفغانستان وجزئها الجنوبي الشرقي في اتجاه الشمال يخلق تحديات تعترض تقديم المساعدة من الجهات الفاعلة الإنسانية، سيما وأن العديد من النازحين بسبب النزاع موجودون في مناطق يتعذر على الوكالات الإنسانية الوصول إليها بسبب استمرار الأعمال العدائية.

٣٩ - وما زال حجم النزوح الناجم عن النزاع آخذا في الارتفاع بدرجة كبيرة في جميع المناطق تقريبا جراء أنشطة وشبكات المتمردين والشبكات المرتبطة بالإرهابيين الدوليين والهجمات المضادة التي تشنها قوات الأمن الوطني الأفغانية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أبلغت فرقة العمل المعنية بالمشردين داخليا عن وجود ١٠٣ ٠٠٠ نازح بسبب النزاع في عام ٢٠١٥، أي ما يمثل زيادة بنسبة ٧٧ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٤. وسُجل العدد الأكبر من النازحين في ولاية قندوز حيث بلغ (٥٢٣ ٣٧ شخصا). وتسببت بهذا النزوح أيضا الاشتباكات التي وقعت في شرق أفغانستان بين حركة الطالبان وجماعات أخرى أعلنت ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ومن ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه، قدمت الأمم المتحدة وشركاؤها المساعدة إلى نحو ١٦٠ ٢٥٩ من النازحين بسبب النزاع بتوفير ما يقدَّر بـ ٦٣٤ ٣ طنا من المساعدات الغذائية. وبدأت الأمم المتحدة تعدّ العدة من أجل تقديم الدعم إلى أولئك النازحين خلال فصل الشتاء.

٤٠ - وفي الفترة من ١٥ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه، تأثرت ٢٥ من الولايات الـ ٣٤ بالطقس القاسي، بما في ذلك الفيضانات الناجمة عن ذوبان الثلوج وتحاتّ ضفاف الأنهر والأمطار الغزيرة. وأفيد بأن تلك الأحوال أودت بحياة ١٩ شخصا وأوقعت ١٣ جريحا، وألحقت أضرارا بـ ٢٠٠ ١ منزل ودمرت ٤٠٠ ١ منزل آخر. وتضرر جراء هذه الكوارث الطبيعية ما مجموعه ١٦٠ ١٨ شخصا نزح نحو ١٠٠ ٦ منهم من ديارهم وتلقوا مساعدة من الهيئة الوطنية الأفغانية لإدارة الكوارث والوكالات الإنسانية. وخلال شهري أيار/مايو

وحزيران/يونيه ٢٠١٥، قدمت الأمم المتحدة الدعم إلى ١٦ ١٣٥ شخصا متضررا من الكوارث الطبيعية في أنحاء البلد بتوفير ٤٢٥ طنا من الأغذية.

٤١ - وظلت جهود القضاء على شلل الأطفال تصادف تحديات في جنوب أفغانستان وشرقها وغربها وفي المناطق الواقعة جنوب شرقي البلاد. وفي الفترة من أيار/مايو إلى مطلع آب/أغسطس، التقى ممثلو الأمم المتحدة والجهات المعنية من أجل العمل على استئناف حملة التلقيح في ولاية قندهار، حيث كان أكثر من ٠٠٠ ٥٢٣ طفل دون سن الخامسة قد حرموا من اللقاحات ضد شلل الأطفال. وقد استؤنفت حملة التلقيح في ولاية قندهار في ٢٣ آب/أغسطس. ومنذ صدور التقرير السابق، تأكد تسجيل سبع حالات جديدة للإصابة بشلل الأطفال في أفغانستان، ما رفع مجموع عدد الحالات المسجلة في عام ٢٠١٥ إلى ثماني. وقد تأكد وقوع خمس من تلك الحالات الجديدة في ولايتي هيرات وفرح في الغرب وهي متصلة وراثيا بالسلالة الفيروسية لشلل الأطفال المتوطنة في ولاية قندهار. وفي الفترة بين ١ أيار/مايو ومنتصف آب/أغسطس، نُظمت جولتان من أيام التحصين الوطنية وثلاث جولات من أيام التحصين دون الوطنية. وتهدف حملات أيام التحصين الوطنية إلى تلقيح نحو ٩ ملايين طفل.

٤٢ - وعُقدت في كابل اجتماعات اللجنة الثلاثية مع أفغانستان وباكستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٢١ آب/أغسطس، ومع أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية ومفوضية شؤون اللاجئين في ١٧ آب/أغسطس. وتواصلت في هذه الاجتماعات عملية التخطيط للإعادة الطوعية والآمنة والكريمة والتدريجية للاجئين الأفغان، وإدارة شؤون اللاجئين في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. وشُكلت في كابل في ١٦ حزيران/يونيه مجموعة أصدقاء لاستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان تضم الجهات المانحة والجهات الإنمائية المعنية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وممثلين عن حكومات أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية. وأُجريت مؤخرا مراجعة لحافظة المشاريع القطرية لاستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان، المكونة من مجموعة من مشاريع إعادة الإدماج والمشاريع الإنمائية التي تنفذها وكالات متعددة. وتشمل حافظة المشاريع القطرية المشاريع والأنشطة والاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية. وعقدت اللجنة العليا المعنية بالهجرة، التي يرأسها الرئيس غني، اجتماعها الأول في ٢٢ حزيران/يونيه. واتُفق على أن تصبح اللجنة الفرعية لمجلس الوزراء مسؤولة عن تنفيذ القرارات من خلال الوزارات المختصة. وستعمل البعثة ومفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على تقديم الدعم إلى أمانة اللجنة.

٤٣ - وارتفع عدد الأفغان غير المسجلين الذين عادوا من تلقاء أنفسهم أو جرى ترحيلهم من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥. واستنادا إلى البيانات المسجلة عند المعابر الحدودية، عاد ٤٥٨ ٩١ شخصا من باكستان إلى أفغانستان خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥، مقارنة بـ ٨٦٦ ٢١ شخصا خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٤. وعاد ١٠٧ ٢٤٣ أشخاص من تلقاء أنفسهم أو أُبعدوا من جمهورية إيران الإسلامية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ مقارنة بـ ٥٦٤ ٢٢٠ شخصا خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٤. وزاد عدد العائدين من باكستان بنسبة ٤١٨ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٤. وقد أمضى معظم الأفغان العائدين من باكستان ما بين ١٥ و ٢٥ سنة خارج أفغانستان. وزاد معدل العودة من خلال برامج مفوضية شؤون اللاجئين للعودة الطوعية إلى الوطن زيادة كبيرة بعودة ٦٩٥ ٤٣ شخصا إلى وطنهم (أتى معظمهم من باكستان) في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ مقارنة بـ ٣٦٤ ٩ شخصا في الفترة نفسها من عام ٢٠١٤. وما زالت أصداء رصد العائدين تثير القلق إزاء الادعاءات بأن باكستان تمارس ضغوطا على اللاجئين للعودة.

٤٤ - وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تلبية احتياجات ٠٠٠ ٢١٧ لاجئ من باكستان عبروا الحدود إلى جنوب شرق أفغانستان في أعقاب العمليات العسكرية في شمال وزيرستان. ولا يُتوقع حصول عودة واسعة النطاق للاجئين في عام ٢٠١٥، كما يتضح من تشييد اللاجئين ملاجئ مؤقتة ومن المشاورات مع الأسر التي تشير إلى أنها تتوقع العودة في غضون سنتين أو ثلاث سنوات. ولا تزال تشوب الاستجابةَ ثغراتٌ كبيرة بسبب التمويل المحدود، ولا سيما في مجال المواد الغذائية، ونتيجة لذلك فإن اللاجئين يتلقون حاليا نحو ٣٠ في المائة من الحصص الغذائية المعتادة.

٤٥ - وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تموز/يوليه، تقلص حجم الحوادث الأمنية التي تطال الموظفين والأصول والمرافق المتصلة بالمجال الإنساني والانتهاكات التي استهدفت مرافق الرعاية الصحية مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٤، بتسجيل ١٤٠ حادثة. وشملت تلك الحوادث سقوط ٩ قتلى من العاملين في مجال تقديم المعونة في ولاية بلخ في ٢ حزيران/يونيه وقتل ٥ عمال وطنيين وعاملين دوليين اثنين من المنظمات غير الحكومية في كابل في ١٣ أيار/مايو. وإضافة إلى ذلك، أصيب ٢٨ من العاملين في مجال تقديم المعونة بجروح وخُطف ٩٠ آخرون خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٥. وفي ٢ تموز/يوليه، أُغلق مؤقتا مستشفى في ولاية قندوز يلقى دعما من منظمة غير حكومية

بعدما دهمته قوات أمنية زُعم بأنها هددت الجسم الطبي العامل فيه أثناء البحث عن متمرد مشتبه فيه أفيدَ بأنه كان يلقى علاجا في المستشفى.

٤٦ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، بلغ إجمالي التمويل الإنساني ١٩٧ مليون دولار بحسب دائرة التتبع المالي، خُصص مبلغ ١٢٤,٣ ملايين دولار منها لأنشطة مضطلع بها في إطار خطة الاستجابة الإنسانية، و ٧٢,٧ ملايين دولار لأوجه تمويل أخرى (مثلا لتمويل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر). ويتضمن تقرير استعراض منتصف السنة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٥ احتياجات تمويل منقحة قدرها ٤١٧ مليون دولار، بعدما كانت ٤٠٥ ملايين دولار، وذلك في ضوء الاحتياجات المتزايدة للاجئين والعائدين. وإضافة إلى ذلك، تعكف آلية المجموعات الإنسانية على إعادة ترتيب أولويات الموارد ضمن استراتيجياتها الحالية من أجل التصدي للزيادة الملحوظة في عبء النازحين بسبب التراعات وأكثر الاحتياجات أهمية لإنقاذ الأرواح. وفي مطلع تموز/يوليه، خصص منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ٨ ملايين دولار لأفغانستان في إطار نافذة حالات الطوارئ الناقصة التمويل في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. والعمل جارٍ حاليا على ترتيب أولويات هذا التمويل من دعم المساعدة في تلبية الاحتياجات الفورية للنازحين حديثا بسبب التراع والاحتياجات الناقصة التمويل المترتبة على حالات التروح في عام ٢٠١٤.

سادسا - مكافحة المخدرات

٤٧ - أطلقت وزارة مكافحة المخدرات، بالتعاون مع الأمم المتحدة، آلية الإبلاغ عن المخدرات في أفغانستان في ٢٣ حزيران/يونيه. وترى وزارة مكافحة المخدرات في هذه الآلية عنصرا رئيسيا من دورها القيادي والتنسيقي في مكافحة المخدرات، بالنظر إلى أنها تعزز المعلومات المتحقق منها الواردة من جميع الوزارات المختصة ومن الشركاء الدوليين المعنيين بمكافحة المخدرات والمبادرات ذات الصلة. وستتيح الآلية بذلك إمكانية الوصول إلى أحدث البيانات عن جميع المؤشرات المتاحة المتصلة بالمخدرات في أفغانستان، بما فيها تلك المتصلة بالقضاء عليها، وزراعتها وأسعارها والقدرة على تجهيزها، وعقوبات السجن، وسبل كسب العيش البديلة، ومصادرها للاستفادة منها في تحليل الاتجاهات ووضع السياسات والتقييم.

٤٨ - وفي ختام الفترة السنوية لزراعة الأفيون في عام ٢٠١٥، كان جرى التحقق مما مجموعه ٧٦٠ ٣ هكتارا من المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في ١٢ ولاية والقضاء عليها بموجب برنامج مراقبة المخدرات المنفذ بقيادة حكام الولايات. وتمثل هذه المساحة زيادة بنسبة ٤٠ في المائة عن مساحة الـ ٦٩٢ ٢ هكتارا التي جرى التحقق منها والقضاء

عليها عام ٢٠١٤ في إطار هذه المبادرة. ومنذ أيار/مايو، أصيب شخصان بجروح خلال عمليات القضاء على المساحات المزروعة. وقد انخفض مجمل عدد الحوادث الأمنية المسجلة أثناء عمليات القضاء على المساحات المزروعة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٤ بسبب تحسن تنسيق الجهود بين وزارة مكافحة المخدرات ووزارتي الدفاع والداخلية. وقد أتاحت هذه الجهود القيام بأعمال القضاء على المساحات المزروعة إلى جانب العمليات العسكرية، ما أدى إلى انخفاض حدة المقاومة الموجهة ضد أنشطة القضاء.

٤٩ - ومن ١٠ أيار/مايو إلى ١٢ آب/أغسطس، نفذت سلطات إنفاذ القانون الأفغانية ٧٣٥ عملية لمكافحة المخدرات أدت إلى ضبط نحو ١٦١ ١٦ كلغ من المخدرات، في انخفاض في حجم المضبوطات مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٤. وشملت هذه الكمية ٩١١ ١ كلغ من الهيروين و ١٤٢ ٨ كلغ من الأفيون و ١٠٤ ٦ كلغ من حشيشة الكيف و ٤ كلغ من الميثامفيتامين. وإضافة إلى ذلك، ضُبط ٣٧٢ كلغ من السلائف الكيميائية الصلبة و ٧٤ لترا من السلائف الكيميائية السائلة. كما أدت هذه العمليات إلى إلقاء القبض على ٧٧٧ مشتبه فيهم وضبط ١٤٩ مركبة و ٥٩ قطعة سلاح؛ بيد أن ذلك لم يتم من دون وقوع حوادث، ى فقد قُتل عنصران من أفراد القوة الأمنية في العمليات. واستمر تسجيل مضبوطات كبيرة في مطارات أفغانستان الدولية، إذ أبلغت سلطات إنفاذ القانون عن مضبوطات بلغ مجموعها ٢٥ حوت ٢٥ كلغ من المخدرات طوال هذه الفترة.

سابعا - دعم البعثة

٥٠ - واصلت البعثة مراجعة وتوحيد الموارد التشغيلية بما يتيح الاضطلاع بالأنشطة المأذون بها في جميع أنحاء البلد. وقد تواصلت الاستعدادات لبدء تنفيذ المرحلة التالية من مشروع أوموجا لتخطيط موارد المؤسسة على مدى الفترة المشمولة بالتقرير. كما جرى القيام بأنشطة تدريب الموظفين وبناء قدراتهم في إطار تلك الاستعدادات في تشاور وثيق مع مكتب الدعم المشترك في الكويت

ثامنا - الملاحظات

٥١ - خلال الأشهر الثلاثة الماضية، واصلت الحكومة بذل الجهود الرامية لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية المتزايدة. وأرحب بتصميم حكومة الوحدة الوطنية على تحسين المساءلة والقضاء على الفساد، وهما أمران يتسمان بأهمية بالغة في إرساء الاستدامة المالية والمسار طويل الأمد لتحقيق النمو الاقتصادي العادل. وقد بدئ باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ خطة الإصلاح التي أُعدّت في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان، حيث

أفادت الحكومة بإحراز تقدم في الجهود الرامية إلى إصلاح أساليب تحصيل الإيرادات وادارة المشتريات، وتعزيز تدابير مكافحة الفساد، وترشيد الرواتب الحكومية وتحسين مناخ الاستثمار. وتقوم الحكومة بتحضير خطط الإصلاح والتنمية التي تهدف لدعم أهدافها المتمثلة في الاعتماد على الذات وتحقيق النمو، بما في ذلك اعداد إطار جديد للمساءلة المتبادلة يجمع الملامح الرئيسية لهذه الخطط ويركز على الأولويات توطئة للمؤتمر الوزاري المقبل المعني بالتنمية. ومع مضي الحكومة قدما في تنفيذ خطتها، سيكون من المهم بالنسبة للقيادة أن تعمل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني على ضمان حماية حقوق جميع مواطنيها وتأمين احتياجاتهم، وخاصة الأكثر ضعفا، وتناولها خلال عملية الإصلاح هذه. وأرحب بانعقاد اجتماع كبار المسؤولين مؤخرا، الذي وفر منبرا للحكومة ومؤيديها الدوليين لتجديد الالتزامات بالمعايير المتفق عليها بصورة متبادلة وللتشجيع على استخدام المساعدات بصورة أكثر فعالية.

٥٢ - ويشكل بدءُ اللجنة الخاصة المعنية بإصلاح العملية الانتخابية خطوة حاسمة أخرى نحو الوفاء بالالتزامات التي قطعها الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لدى تشكيل الحكومة، ونحو زيادة تحسين العمليات الانتخابية والثقة العامة في أفغانستان. ويعمل أعضاء اللجنة بهمة عالية وبروح من التعاون على معالجة عدد من التحديات الانتخابية.

٥٣ - ومع ذلك، فقد أعرب عدد من الأفغان البارزين علنا عن قلقهم إزاء المسار الذي تتبعه الحكومة. وما زالت الانقسامات السياسية داخل الحكومة ومع أصحاب النفوذ السياسيين الآخرين تحدّ من قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات وتنفيذ الإصلاحات الفعالة في الوقت المناسب. ورغم ذلك، فإنني أشعر بالارتياح نتيجة علمي بالجهود الرامية للمضي قدما نحو المزيد من المشاركة البناءة في سبيل مصالح الأمة. وإنني أحث جميع الزعماء السياسيين على تجاوز الخلافات الفردية ومواجهة هذه التحديات المشتركة بروح من الوحدة الوطنية.

٥٤ - ويتسم هذا النهج البنّاء بأهمية حاسمة نظرا لعدم وجود أي مؤشر يوحي بانحسار حدة النزاع الدائر داخل البلد، وإذا كان هناك أي مؤشر، فإنه يدل على أن البيئة الأمنية أصبحت أكثر هشاشة ودينامية. فالصراعات بين الجماعات المناوئة للحكومة، بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وحركة طالبان، واستمرار ورود تقارير عن وجود توترات داخل قيادة حركة طالبان يمثلان تحديات متزايدة أمام توقع اتجاهات الصراع. وفي الوقت نفسه، تتسع دائرة النزاعات في الولايات الشمالية من البلد، حيث شهدت مدينة كابل سلسلة من الهجمات. وفي ظل هذه البيئة، تعمل قوات الأمن الأفغانية بكل شجاعة

وصمود في وجه هذا الضغط المتواصل. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه قوات الأمن الأفغانية، فإنني أشعر بالقلق إزاء تزايد الدعوات التي تنادي بإعادة إنشاء وتعزيز الميليشيات المناصرة للحكومة لمكافحة انعدام الأمن، وإزاء تزايد المؤشرات التي تدل على ذلك. وعلى الرغم من أن هناك أسبابا مفهومة تدعو المجتمعات المحلية إلى دعم قوات الأمن، فإن الجماعات المسلحة غير الخاضعة مباشرة لمساءلة الدولة تمثل تحديا على المدى الطويل للأمن في البلد. وأحث الحكومة على مواصلة تركيز جهودها على بناء قدرات قواتها الأمنية الوطنية، والتي سوف تكون في خدمة جميع الأفغان وخاضعة لمساءلتهم وتتمتع بدعمهم الكامل.

٥٥ - وانني أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تأثير الصراع على الأفغان العاديين، في ظل فترة من الصراع المستمر طوال شهر رمضان المبارك. ولا يزال تأثير الهجمات التي يشنّها المتمردون على المدنيين، لا سيما في المناطق الحضرية، يتناقض مع التعهدات العلنية التي قطعتها العناصر المناوئة للحكومة على نفسها فيما يتعلق بحماية المدنيين. وتمشيا مع البيان الذي أصدرتُه في ١٤ تموز/يوليه في أعقاب سلسلة من الهجمات التي وقعت في خوست وبغلان وكابل، لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لمثل هذه الهجمات البغيضة على الأماكن العامة التي غالبا ما يكون ضحاياها من المدنيين. وقد تسببت الهجمات المروعة التي وقعت في ٧ آب/أغسطس في كابل في سقوط أعلى عدد من الضحايا في التاريخ الحديث لتلك المدينة، ومن الطبيعي أن تسفر عن غضب شعبي عارم.

٥٦ - ولا يزال النزاع يؤدي أيضا إلى تقويض الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإنسانية في سبيل تقديم المساعدات. ولا بد من حصول جميع المتضررين من النزاع على مساعدات إنسانية ومن تمكين عمال الإغاثة من أداء عملهم دون عوائق ودون خوف من تعرضهم لهجمات عنيفة. وإنني أذكّر جميع أطراف النزاع، مرة أخرى، بوجوب احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أثناء الاضطلاع بالعمليات العسكرية، وأحثها على الامتثال الكامل في هذا الصدد.

٥٧ - وتُشكل الزيادة التي حدثت بآن معا في عدد المشردين داخلياً واللاجئين العائدين بسبب النزاع تحديا إنسانيا واجتماعيا واقتصاديا متزايدا. وإنني أرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة وشركاؤها الوطنيون والدوليون لإدارة عمليات إعادة التوطين وإعادة الإدماج، وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للنازحين. وأشجع الجهات المانحة على ضمان سد الثغرات في التمويل وعلى إتاحة المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها.

٥٨ - وقد ترتبت على الإعلان عن وفاة الملا عمر آثار واضحة في عملية المصالحة، حيث أدت التساؤلات حول تماسك حركة طالبان التي أُثيرت عقب الإعلان عن الوفاة إلى إثارة الشكوك أيضا حول التزامها بعملية السلام. ومما لا شك فيه أن تأجيل الجولة الثانية من المحادثات يشكل نكسة لعملية السلام، ولكن عمليات السلام نادرا ما تتحرك على خط مستقيم. وإنني أؤكد من جديد ضرورة أن تختار حركة طالبان طريق السلام، وذلك من خلال ترشيح وفد مفوض يتسم بطابع تمثيلي لاستئناف المحادثات المباشرة مع الحكومة الأفغانية. وإن التوصل إلى تسوية سياسية سلمية من خلال الحوار ضروري لمستقبل أفغانستان.

٥٩ - ويجب أن تكون عملية السلام شاملة للجميع كيما تتكلل بالنجاح. ويجب أن تجري المناقشات بشأنها في جميع فئات المجتمع، وينبغي لهذه المناقشة العامة أن تُوجه وتدعم المفاوضات بين القادة السياسيين. وتكتسي المبادرات التي تحفز النقاش وتعزز الاندماج أهمية بالغة - ومن هذه المبادرات، على سبيل المثال، حوار الشعب الأفغاني وخطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وأرحب بتعهد الرئيس غني الذي أعلنه في أثناء إطلاق الخطة، بضمان مشاركة المرأة في عملية السلام والتنفيذ الكامل لأحكام الخطة.

٦٠ - وقد واصلت حكومتا أفغانستان وباكستان تناول القضايا الحرجة، وعلى الرغم مما شاب العلاقة بينهما من تحديات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن هناك مؤشرات تدل على أن البلدين يبذلان جهودا لإعادة بناء الثقة بينهما. وتمثل المحادثات التي جرت في موری في ٧ تموز/يوليه خطوة إيجابية في علاقات الجوار وعملية السلام الأفغانية على حد سواء، حيث تلعب باكستان دورا مساندا بناء كبلد مضيف. ويُظهر هذا الحدث ما يمكن إحرازه من تقدم من خلال المشاركة الإيجابية والإقليمية. بيد أن التطورات اللاحقة أدت إلى توتر العلاقات الثنائية بينهما وعرّضت للخطر الشراكة الإقليمية الفعالة التي يجري تعزيزها بين البلدين. وفي مواجهة السخط المتزايد على الصعيد المحلي في أفغانستان في أعقاب الهجمات التي وقعت في كابل في ٧ آب/أغسطس، شدد كبار المسؤولين الأفغان في أثناء الزيارة التي قاموا بها إلى إسلام أباد في ١٣ آب/أغسطس على ضرورة وجود التزام مشترك بين البلدين بمواصلة العمل معا كشركاء متساوين في التصدي للتحديات الأمنية. وإنني أحث حكومتي أفغانستان وباكستان على مضاعفة جهودهما من أجل إيجاد أرضية مشتركة بشأن قضايا التنسيق الأمني، ومواصلة استكشاف أفضل السبل لدعم عملية السلام التي يقودها ويديرها الأفغان.

٦١ - وبالإشارة إلى الطلب الذي وجهه إليَّ مجلس الأمن بأن أقوم بمراجعة دور جميع كيانات الأمم المتحدة في أفغانستان وهياكلها وأنشطتها، يسرني أن أبلغ بأن اللجنة الثلاثية المؤلفة من ممثلين عن الحكومة والجهات المانحة الدولية والبعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، قد أنجزت عملها في الوقت المحدد. وكانت هذه العملية فرصة مفيدة لجميع أصحاب المصلحة لتقييم الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة في أفغانستان وتسليط الضوء على جوانبها الهامة، مما أدى إلى تحسين اتساق العمل والهياكل. وأتوقع أن يفيد تقرير اللجنة وتوصياتها مناقشات المجلس في مطلع عام ٢٠١٦.

٦٢ - وختاما، أود أن أشكر جميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان وممثلي الخاص، نيكولاس هايسوم، على التزامهم بالعمل في ظلِّ ظروف صعبة من أجل دعم أفغانستان في تحقيق السلام والازدهار والاستقرار.
